

اسم البرنامج: الصندوق الأسود

عنوان الحلقة: الكازينو

ضيوف الحلقة:

- شريف الرواشدة/ عضو لجنة التحقيق النيابية
- سلامة الدرعاوي/ صحفي
- سميح بينو/ رئيس هيئة مكافحة الفساد
- خليل عطية/ رئيس لجنة التحقيق النيابية
- نوفان العجارمة/ وزير الدولة لشؤون الرئاسة الأسبق
- جميل النمري/ نائب
- عبد الكريم الدغمي/ نائب
- وآخرون

تاريخ الحلقة: 2013/10/31

المحاور:

- تجاوزات قانونية تعتري الاتفاقية
- إدانة برلمانية للدباس
- العرف العشائري يطغى على عمل البرلمان
- بداية فصول قضية الكازينو
- دواعي استمرار البخيت بالاتفاقية
- شبهة فساد في عروض الشركات الراغبة بالاستثمار
- قرار بالتميرير وتوقيعات دون إطلاع
- اتفاقية تكميلية لتجميد ترخيص الكازينو

تعليق صوتي: العاشر من آب أغسطس عام 2011، مجلس النواب الأردني يستكمل التصويت في قضية كازينو البحر الميت.

شريف الرواشدة/عضو لجنة التحقيق النيابية: الملف كبير جدا وتفصيله كثيرة جدا مفرزاته كثيرة جدا، عدد الذين حُقق معهم كان يفوق 50 شخص.

تعليق صوتي: قضية شغلت الشارع الأردني على مدار 7 سنوات ورغم تعاقب حكومات عديدة على هذا الملف إلا أن القضية ظل يشوبها الكثير من الغموض والتعقيد، شكلت نتيجة التصويت على القضية أولى المفاجآت للشارع الأردني وأصحاب الصلة على حد سواء.

سلامة الدرعاوي/صحفي: كانت لدينا معلومة مؤكدة 100% أن التصويت سيكون لصالح تبرئة البخيت وإدانة الوزيرين وهذا ما تم فعلا وقد قمنا بكتابته في اليوم الذي جرى فيه التصويت على البخيت داخل قبة البرلمان، وقد تم فعلا ما كتبناه.

تجاوزات قانونية تعتري الاتفاقية

تعليق صوتي: لم يكن التصويت هو النهاية وإنما البداية لتساؤلات برزت لدى الشارع الأردني، سعى فريق العمل للإجابة عليها، كيف بدأت الاتفاقية؟ ومن هم أبطالها؟ وكيف استمرت فصولها من البرلمان وحتى أروقة القضاء؟

تعود فصول القضية إلى عام 2007 عندما وقّعت الحكومة الأردنية برئاسة معروف البخيت اتفاقية مع مستثمر يحمل الجنسية البريطانية تقضي بمنحه حق إقامة مشروع كازينو في الأردن، شملت الاتفاقية بنودا أثارت جدلا كبيرا كان أهمها منح الترخيص للشركة لمدة 50 عاما وعدم أحقية الحكومة بإلغاء الاتفاقية وإلزامها بدفع غرامة نقدية قدرت بمليار و400 مليون دولار في حال تم ذلك وأن تكون مرجعية التحكيم للقانون الإنجليزي، لم يمضِ وقت طويل حتى بدأت تفاصيل الصفقة تخرج للعلن وبدأ الحديث عن تجاوزات قانونية تعتري الاتفاقية. الصحفي سلامة الدرعاوي كان أول من أثار القضية في الإعلام بعد 5 شهور من رحيل حكومة البخيت.

سلامة الدرعاوي: في شهر 8 من عام 2007 حصلنا على معلومة تفيد بأن الحكومة أو مجلس الوزراء قرر البدء في مفاوضات لمنح رخصة كازينو في منطقة البحر الميت وكان هذا تقريبا في تاريخ 5 أغسطس 2007 حينها أشرنا إليها في وسائل الإعلام بشكل مقتضب حول هذه النقطة ومرت مرور الكرام دون أي تداعيات.

تعليق صوتي: رحلت حكومة البخيت وتنقل الملف بين الحكومات المتعاقبة، بعد 4 سنوات عاد معروف البخيت إلى سدة رئاسة الحكومة مرة ثانية وعاد ملف الاتفاقية ليتصدر قائمة أعمال الحكومة، كانت أولى المحطات هيئة مكافحة الفساد التي حوّلت إليها البخيت ملف القضية.

سميح بينو/رئيس هيئة مكافحة الفساد: وجدنا أن هناك نقطتين رئيسيتين تناولتهما شبهة الفساد، مجلس الوزراء المصغّر آلية العمل في هذه القضية شابها بعض الفساد، والمجلس الأعلى للسياسة كمان في تحقيقاتهم وأخذ القرار بيوم واحد بالتدوير بتاريخ يخالف مجلس الوزراء المصغّر هذه خلقت عندنا هاجس بأن هناك شبهة فساد يجب أن تحوّل إلى مجلس النواب.

إدانة برلمانية للدباس

تعليق صوتي: اعتبر مجلس النواب أن هيئة مكافحة الفساد غير مخولة دستورياً بمحاسبة الوزراء، مجلس النواب طالب بتحويل ملف القضية للنظر فيها ليبدأ في أروقة المجلس فصل جديد من فصول القضية انتهى بنتائج التصويت على إدانة وزيرين وتبرئة رئيس الوزراء، لم يمثل تصويت البرلمان نهاية لفصول القضية وإنما كان بداية لجدل آخر طال أول ما طال أداء المجلس ذاته من الشارع الأردني وحتى من أعضاء في لجنة التحقيق النيابية، التقينا رئيس اللجنة وأحد أعضائها لمعرفة رأيهم.

خليل عطية/رئيس لجنة التحقيق النيابية: مجلس النواب مع كل احترامنا لهذه المؤسسة التشريعية إنه لا يمتلك الأدوات الكافية في التحقيق وفي إظهار الحقائق بشكل صحيح.

شريف الرواشدة: ليس لديه الخبرات ولا القدرات على أن يثبت فساد مالي أو يذهب بالتحقيق أكثر مما ذهبت به اللجنة.

تعليق صوتي: وعلى الرغم من أن قرار اللجنة كان بتوجيه التهم إلى كامل الطاقم الوزاري إلا أن التصويت جاء مخالفاً لتوصيات اللجنة.

خليل عطية: تمت إدانة أحد الوزراء ولم تتم إدانة آخرين وأتوقع إنه هذا ظلم وهذا إجراء لم يوفّق المجلس فيه لأنه حسب الدستور الكل متضامنين ومتكافلين في مجلس الوزراء.

سلامة الدرعاوي: أعتقد أن ما حدث في مجلس النواب عبارة عن مسرحية بالكامل فمن غير المنطق ولا المعقول أن تبرئ طرف وتترك الطرف الآخر فإما تبرئ جميع

الأطراف أو تدين جميع الأطراف لأنه مجلس الوزراء مسؤول مسؤولية تضامنية وتشاركية عن جميع أعماله.

تعليق صوتي: أدت نتيجة التصويت إلى بدء اعتصامات واسعة في الأردن وبدأ الحديث معها عن تشابك للخطوط وتدخلات من جهات عديدة في قرارات المجلس، كان وزير السياحة الأسبق هو أحد من أثاروا هذا الأمر في مؤتمر صحفي عقده قبل جلسة التصويت.

[شريط مسجل]

أسامة الدباس/ وزير السياحة الأسبق: الكف يا إخوان ما بناطح مخرز في تلك الأيام، طلب مني بعض رجال الذهبى الالتزام بالصمت وأعلموني بأن الموضوع منتهٍ وشبه مغلق.

العرف العشائري يطغى على عمل البرلمان

تعليق صوتي: لم تكن التدخلات الأمنية وحدها الحاضرة في انتقاد أداء عمل مجلس النواب بل ألمح البعض إلى تدخلات عشائرية فرضت نفسها داخل أروقة المجلس، النائب جميل النمري ورغم تصويته لتبرئة رئيس الوزراء في القضية إلا أنه أقر بأن التصويت كان يمكن أن يمر بشكل مختلف.

جميل النمري/نائب: مجلس نواب مختلف لا يشتغل لا بحسابات لا خاصة ولا عشائرية ولا حكومية يعني باستقلالية تامة وبضمير حي للمصلحة العامة، أعتقد أنه كان سوف يدين الحكومة كلها ولكن إدانات من نوعيات مختلفة ولذلك إذا بدك كل الطاقم الحكومي وكل المسؤولين مدانين بشكل أو آخر في هذه القضية.

خليل عطية: التأثيرات التكتلات العشائرية المصالح الشخصية زينا زي أي مجتمع قد تؤثر في كثير من القرارات يعني هذا شيء طبيعي واللي مفروض إنه ما يكون موجود والمفروض يكون النزاهة والصدق والمسؤولية والأمانة وراء اتخاذ أي قرار.

نوفان العجارمة/وزير الدولة لشؤون الرئاسة الأسبق: لحد الآن لم يتم تغليب الحزبي على العشائري، ما زالت العشيرة كمؤسسة اجتماعية فاعلة والدليل على ذلك مخرجات مجلس النواب، حتى السياسي في لحظة الانتخابات يرتكز على عشيرته أكثر مما يرتكز على الحزب تبعه.

جميل النمري: الجميع يطالب بالمحاسبة على الفساد، النواب يطالبون بالمحاسبة على الفساد ثم عندما يتم ذلك يبدأ كل طرف عشائريا باعتبار نفسه ضحية ويتم الاستقواء عليه وحماية آخرين لأنه هذا عشيرته أكبر ولا هذا عشيرته أصغر، طيب إذا كان هو بالفعل فاسد ومارس الفساد ما بصير العشيرة تقف وراءه ما دام القضاء تولى الأمر.

تعليق صوتي: بعد قرار مجلس النواب باتهام وزير السياحة الأسبق تم إعداد لائحة الاتهام ورفعها للمجلس العالي لمحاكمة الوزراء برئاسة رئيس مجلس الأعيان، لتصدر بعدها التعديلات الدستورية الجديدة التي تنص على محاكمة الوزراء أمام القضاء مما اضطر المجلس العالي لإعادة ملف القضية إلى مجلس النواب للتصويت على إحالته للدعاء العام حسب التعديلات الدستورية إلا أن رئيس مجلس النواب آنذاك عبد الكريم الدغمي أحال القضية إلى الادعاء العام دون عرضها على مجلس النواب لإعادة التصويت.

عبد الكريم الدغمي/نائب: سألنا مجلس تفسير الدستور آنذاك قبل المحكمة الدستورية ما تنشأ، سألناه هل نعيد التصويت على الاتهام؟ قيل لا الاتهام حصل لكن عدم اختصاص من جهتنا نحن غير مختصين أرسلوها إلى النيابة العامة، فأرسلتها بكتاب إلى النائب العام في عمان.

تعليق صوتي: بدأت التساؤلات القانونية والإجرائية تتوالى علينا وبات واضحا أننا بحاجة إلى مقابلة ذوي العلاقة المباشرة في القضية لنسمع منهم فكانت محطتنا الأولى مدينة السلط، كانت البداية مع يوسف الفاعوري، محامي وزير السياحة الأسبق أسامة الدباس في القضية، توجهنا إلى منزله لإطلاعنا على وجهة نظره القانونية.

يوسف الفاعوري/محامي الدفاع- أسامة الدباس: لمجلس النواب حق الإحالة وليس حق الاتهام هنا أكرر وأركز على هذه الجملة، إلى النيابة العامة إذن واجب الآن مجلس النواب هو الإحالة إلى النيابة العامة اللي هي صاحبة الولاية العامة في التحقيق والكشف ومتابعة كل الجرائم مع إبداء الأسباب، يجب أن يبدي مجلس النواب في حالة إحالة أي وزير للمحاكمة للنياحة العامة أن يبدي أسباب مبررة ولا يصدر قرار الإحالة إلا بأغلبية الأعضاء.

أثناء لقائنا بالمحامي حاولنا التواصل مع الوزير السابق أسامة الدباس لإتاحة الفرصة له للإدلاء بوجهة نظره في الموضوع إلا أنه فضل عدم الحديث إلينا لأسباب تتعلق بنظر القضية في القضاء.

صحفي: حابين نعطي كل إنسان حقه في إنه يتحدث وفي إنه يقول ما يستطيع.

تعليق صوتي: لم نفلح في إقناعه في الحديث إلينا فقررنا أن نلجأ إلى المصادر المتوفرة لدينا للحصول على بعض الإجابات وأهمها المهرجان الشعبي الذي عقده قبل عملية التصويت في مجلس النواب، تحولت القضية إلى محكمة الجنايات للتحقيق فيها، عشرات الاستجوابات والشهادات تمت على مدى شهور في هذه القضية التي ظلت تفاصيلها غامضة، حاولنا الوصول إلى ما يمكن أن يساعدنا في الإجابة على التساؤلات الكثيرة المتعلقة بها وبعد محاولات عديدة حصلنا على نسخة من ملف القضية، أعدنا قراءة مئات الصفحات التي امتلأ بها الملف في محاولة للإجابة على تساؤلاتنا وتسليط الضوء على المناطق المعتمدة في الموضوع، لم يكن لبحثنا الذي استمر عاما كاملا بسبب العديد من التحديات والصعوبات التي واجهتنا، لم يكن له أن يكتمل دون مقابلة أطراف هذه القضية، رفض عديد منهم التحدث إلينا لكن وافق آخرون على الظهور في فيلمنا للإدلاء بدلهم، وبينما لم نفلح في إقناع الوزير أسامة الدباس وافق رئيس الوزراء الأسبق معروف البخيت على لقائنا بعد أسابيع من التواصل مع مكتبه.

معروف البخيت/رئيس الوزراء الأسبق: الحقيقة هذا اجتهاد تحملت مسؤوليتي الأدبية عنه كرئيس لمجلس الوزراء بأني تقدمت أمام البرلمان في جلسة شهيرة في 2011/6/28.

بداية فصول قضية الكازينو

تعليق صوتي: بعد حصولنا على نسخة ملف القضية بحثنا فيه عما يمكن أن يشكل بداية لفصول القصة ووجدنا ذلك في كتاب موجه من وزير السياحة آنذاك أسامة الدباس لرئيس الوزراء معروف البخيت في 7 كانون الثاني يناير عام 2007 أي بعد شهر ونصف من دخوله الحكومة، يقترح فيه إفساح المجال أمام المستثمرين لفتح صالات كازينو يمكن ترخيصها وفق قانون السياحة رقم 20 لسنة 1988.

معروف البخيت: في بداية عام 2007 تقدم أحد المستثمرين بطلب لإقامة منشآت سياحية من ضمنها عنصر الكازينو في منطقة البحر الميت، الحقيقة مجلس الوزراء وافق في 8/28 صحيح وافق على السماح للمستثمر بإقامة هذه المنشآت وكانت المبررات أنه هذا الكازينو كعنصر ضمن هذه المنشآت السياحية هو أولا لغير الأردنيين وثانيا هو يدّر على الدولة على الخزينة العامة مبالغ ضخمة تفوق المائة مليون دولار.

تعليق صوتي: بينما كانت الحكومة الأردنية تبدأ مفاوضاتها مع المستثمر كانت المشاورات القانونية تجري على قدم وساق في أروقة الحكومة الأردنية، بحسب أوراق القضية وحسبما ورد في شهادة شريف الزعبي وزير العدل في حكومة البخيت الأولى أن رئيس الوزراء طلب منه رأياً قانونياً حول إمكانية ترخيص كازينو في البحر الميت: "بعد دراسة الموضوع قدمت رأياً بعدم دستورية أو قانونية المشروع، وبعدها بأسبوع استدعاني الرئيس إلى مكتبه ومازحني بقوله "ميولك إسلامية" وكان رأي الرئيس باستشارة شخص آخر من خلالي وتم ترشيح معالي الأستاذ طاهر حكمت من قبله شخصياً، اجتمعت مع معالي طاهر حكمت وكان الاجتماع بمكتبه ورافقني للاجتماع الأستاذ ربيع حمزة مستشار وزارة السياحة وشرحنا الموضوع لمعاليه، وفي ذات الجلسة أعلن أن هذا مخالف للدستور والقانون والأعراف والعادات والتقاليد الأردنية".

ربيع حمزة/مستشار قانوني لوزارة السياحة: قانون العقوبات هو فعلاً جرّم المقامرة ولكن نصّ على تجريم المقامرة غير المشروعة، المشرّع لا يلغو عندما يقول المقامرة غير المشروعة معناته هناك مقامرة مشروعة، لكن إذا شرّعت هذه المقامرة بضوابط معينة فلا عقوبة على ذلك، هذا كان رأيي أنا باختلاف رأي الأستاذين، موضوع الكازينو يجب أن يصدر به قانون وليس نظام، يعني يصدر به قانون بحيث يعد هذا القانون من الحكومة ويحال إلى ديوان التشريع طبعاً وعندما يقر من ديوان التشريع يحال إلى مجلس النواب حتى يناقش في مجلس النواب وإذا وافق عليه مجلس النواب ثم الأعيان يرفع للتصديق عليه من جلالته الملك.

شريف الرواشدة: لم يكن في نية وزارة السياحة أو الحكومة في ذلك الوقت أن تذهب إلى نظام أو قانون لذلك ذهبوا إلى تعليمات.

دواعي استمرار البخيت بالاتفاقية

سلامة الدرعاوي: الأمر المثير للتساؤل هو ما هي الأسباب التي دفعت البخيت إلى الاستمرار في مثل هذه الاتفاقية السرية؟

معروف البخيت: الثلاث آراء قانونية بما فيهم الأقرب لرئيس الوزراء عادة اللي هو المستشار القانوني لمجلس الوزراء وزير دولة الذي يعمل بنفس المبنى وقريباً من الرئيس والأساتذة المحامين الآخرين كان لهم رأي أن قانون السياحة يجيز اعتبار أية مهنة، مهنة سياحية وبالتالي هذا الرأي الذي ملت له ثلاثة مقابل اثنان.

تعليق صوتي: وزير الدولة للشؤون القانونية خالد الزعبي الذي وافته المنية قبل القيام بتحقيقنا ذكر في شهادته أمام اللجنة أنه قام بدراسة الموضوع من ناحية كونه نشاطا سياحيا ومن الناحية الدستورية وأشار إلى أنه وفقا لقانون السياحة يتوجب أن يكون هناك قرار من مجلس السياحة باعتبار أن الكازينو نشاط سياحي على أن يتم نشره بالجريدة الرسمية واعتبر أن الموضوع لا يخالف أحكام الدستور، ولعدم إتقان الوزير الزعبي للغة القانونية المتخصصة بالإنجليزية فقد طلب من أسامة الدباس أن يشرح له الاتفاقية، أثناء بحثنا في الملفات ظهر في ثنايا الأقوال والشهادات إشارات إلى أن اتفاقية الكازينو لم تكن هي الأولى وإنما سبقتها اتفاقيات سابقة لإنشاء مشاريع كازينو في الأردن وهو ما أشار إليه أيضا الوزير الدباس في مؤتمره الصحفي.

[شريط مسجل]

أسامة الدباس: هناك اتفاقيتين سابقتين لحكومات سابقة وبدأنا بإجراء التفاوض مع شركتين واحدة بريطانية والثانية نمساوية.

تعليق صوتي: بدا الأمر أبعد زمنيا مما يتم تداوله فكان لا بد من التوسع في بحثنا.

[فاصل إعلاني]

تعليق صوتي: اتجهنا إلى الطرف الآخر في الاتفاقية وهو المستثمر، أمضينا أكثر من 3 شهور في محاولات مستمرة عبر الهاتف والبريد الإلكتروني، لم نفلح في إقناع المستثمر أو من ينوب عنه في الحديث إلينا حول بدايات التفاوض وملابسات الاتفاقية، كان التساؤل إن كانت البداية من قبل أحد أطراف الحكومة الأردنية أو طرف آخر، بحثنا في ملف القضية عن أي وثيقة توضح ذلك، خلال بحثنا وجدنا إحدى الرسائل الموجهة من الشركة المستثمرة إلى الحكومة الأردنية حيث أشارت الرسالة إلى أن التفاوض على مشروع الكازينو بدأ قبل 5 سنوات من خلال مجموعة الدجاني المالكين لرخصة المعبر الشمالي، أشار شوان الملا في شهادته أمام اللجنة النيابية: "علمت من السيد ميشيل هيبرت وهو أحد العاملين لدي بأن هناك استثمارا لموضوع الكازينو في المعبر الشمالي وسألني فيما إذا كنت أرغب بالاستثمار في ذلك الموضوع، فقامت مع المدعو ديميان إسبيانل والذي يملك شركة في إنجلترا متخصصة في استثمار الكازينوهات بزيارة منطقة المعبر الشمالي وتبين أن المنطقة صعبة الاستثمار، ثم علمت من ميشيل هيبرت بأنه جرى نقاش لتغيير الموقع إلى منطقة البحر الميت ومن ثم جرى الحديث مع الجهات الرسمية الأردنية وبالتحديد مع وزارة السياحة".

استمرت اللقاءات مع المستثمر حيث جاء بشهادة المحامي يوسف خليلية أمام الادعاء العام: "إن السيد ميشيل هيبيرت المدير التنفيذي لشركة الواحة المملوكة للمستثمر شوان الملا أخبرني أن هناك موعدا مع وزير السياحة أسامة الدباس ويرغب بأن أحضر معه الاجتماع، وقام أسامة الدباس بطرح بعض الاستفسارات تتعلق بتوضيح نصوص مسودة الاتفاقية وعند وصولنا إلى النصوص المتعلقة بالقانون الواجب التطبيق والتحكيم سألني أسامة الدباس عن سبب وضع هذا البند وأخبرته فيما يتعلق بهذا الموضوع أنه يتوجب عليه مراجعة محامي الوزارة المختص فأجابني بأن هذا الأمر شأن يخص الوزارة.

شريف الرواشدة: لم يكن هناك فريق يناقش أو فريق يفاوض من طرف الحكومة الأردنية، لا يوجد أي قانوني واحد لا يوجد أي إداري واحد لا يوجد أي مالي واحد، كان يفاوض المستثمر على شروط الاتفاقية، فقط كان وزير السياحة اللي مستلم الموضوع.

ربيع حمزة: بعدما أعطيت الرأي الأول والرأي الثاني لم أسأل أي سؤال إطلاقا لا من وزارة العدل ولا من وزارة السياحة.

شبهة فساد في عروض الشركات الراغبة بالاستثمار

تعليق صوتي: بحسب الوثائق التي اطلعنا عليها فقد تقدمت 3 شركات بعروض مالية للحكومة الأردنية لتنفيذ مشروع الكازينو وهي شركة نمساوية وشركة إمباير وشركة الواحة وتبين أن عرض شركة الواحة هو الأفضل حسبما ورد بالكتاب المرسل من أسامة الدباس إلى معروف البخيت.

شريف الرواشدة: شركة إمباير وشركة الواحة لا يوجد لديهم الخبرة والمعرفة في موضوع كازينو نهائيا، وشركة كازينو أستريا أيضا هي مشغل للكازينو وليس مطور، والمشروع كان عبارة عن تطوير وتشغيل وليس فقط تشغيل.

تعليق صوتي: عدم الخبرة والمعرفة لشركة الواحة وإمباير لم تكن الإشكالية الوحيدة فعند إطلاعنا على لائحة الاتهام الصادرة عن مدعي عام عمان كان من ضمنها أن وزير السياحة قد عقد اتفاقية مع شركة OASIS أو الواحة في الوقت الذي لم تكن فيه مسجلة في سجل الشركات الأجنبية لدى وزارة الصناعة والتجارة، كما أن عرضها المقدم بتاريخ الرابع عشر من حزيران/ يونيو عام 2007 كان سابقا على تاريخ تسجيلها كشركة وتم تسجيلها لاحقا لغاية هذه الاتفاقية.

شريف الرواشدة: ثبت للجنة أن هناك نية لترسية موضوع الكازينو على شركة الواحة

لذلك كانت العروض التي قدمت كانت عروض معظمها مرتبطة مع المستثمر الذي هو شركة الواحة.

تعليق صوتي: خلال إطلاعنا على الوثائق التي بين أيدينا وجدنا رسالة موجهة من المدير التنفيذي لشركة الواحة إلى الحكومة الأردنية يشرح فيها ظروف عملية تأسيس الشركة وأن ذلك تم لتقديم عروض أفضل للحكومة بعد انسحاب شركة إمباير التي يمتلك نفس المستثمر نصفها من المفاوضات مع الحكومة.

يوسف الفاعوري: مشروع بهذا الحجم لا يمكن ولا بأي حال من الأحوال أن تأتي وتطرحه في الجريدة وتقول من يجد بنفسه والشركات كذا التي يتوفر فيها هذه المواصفات تتفضل وتقدم عروضها وكذا مستحيل، ابتداء أصلا كل العروض تقدم سرية وبهذا المستوى من العروض يجب إجراء مفاوضات وحديث مطول لكي تتمكن الحكومة من الحصول على أكبر فائدة ومردود مالي.

شريف الرواشدة: لم يتم في الأساس استدراج عروض بطريقة رسمية ولم يتم تأهيل هذه العروض بطريقة فنية أيضا.

يوسف الفاعوري: الآن يعنيي التقييم المالي والمردود والفائدة المتوخاة من هذا العرض، أما شو صار فيها انسحب منها فلان ودخل إعلان هذا مش معني فيه على الإطلاق.

تعليق صوتي: رغم انسحاب شركة إمباير من التقدم للمشروع إلا أن الغريب كان في إدراج عرضها ضمن العروض الثلاثة التي تم على أساسها استكمال العطاء.

نوفان العجارمة: لا يجوز أن أستند إلى شركة إلا إذا كانت الشركة الداخلة هي خلاف قانون الشركة المساهمة.

سلامة الدرعاوي: تفاجئنا أن المستثمر حصل على رخصتين أحدهما في البحر الميت والأخرى في إقامة كازينو في منطقة جسر الملك حسين أو جسر الشيخ حسين، النقطة الثانية أن الثلاث شركات التي تقدمت لعطاء الكازينو التي تأهلت حسب كتاب وزير السياحة هي ثلاث شركات مملوكة لنفس الشخص وهو الشخص الذي حصل على الرخصة فبالتالي لم يكن هناك عطاء لم يكن هناك تنافس لاستقطاب عروض من شركات مختلفة.

يوسف الفاعوري: وين الخطأ في الموضوع إنني أكون أملك شركة منفردا وأملك حصصا في شركة أخرى هل يمنع على هذه الشركات أن تقدم؟!!

شريف الرواشدة: كان الدباس يهمله كم النسبة التي يصل إليها حصة الأردن في الكازينو وهذا يعني شيء يسجل له، ولكن في ظل نظره لهذه النسبة نسي الكثير من تفاصيل الاتفاقية.

قرار بالتمرير وتوقيعات دون إطلاع

تعليق صوتي: أعد الدباس مسودة بخط يده حصلنا على نسخة منها تشمل التعليمات التي يجب أن تنظم نشاط الكازينو بناء على ما ورد بالأراء القانونية، بدأ مدير مكتب وزير السياحة هشام العبادي دورة تمرير القرار بين أعضاء المجلس الوطني للسياحة للتوقيع على قرار أعده الوزير الدباس بصفته رئيسا للمجلس بحكم منصبه، كان القرار ينص على السماح باعتبار نشاط الكازينو ضمن المهن السياحية إلا أن من الأعضاء من رفض التوقيع على القرار.

معن النصور/مدير تنفيذي مؤسسة تشجيع الاستثمار سابقا- في شهادته أمام النائب العام: "رفضت التوقيع على القرار حيث عرفت حينها لأول مرة أنني عضو في هذا المجلس ولم يسبق لهذا المجلس أن ينعقد بحضوري، وهذا القرار ليس سهلا ولا يتخذ بهذه الطريقة، ولاحظت إصرار السيد هشام العبادي على إقناعي بالتوقيع على القرار أو الحديث إلى وزير السياحة إلا أنني رفضت وطلبت منه إبلاغ معالي الوزير بموقفي".

شريف الرواشدة: عندما اضطروا لإصدار قرار باعتبار نشاط الكازينو من المهن السياحية لم يجتمع المجلس وتم أخذ القرار بالتمرير مع أنه لا يجوز أخذ القرار بالتمرير.

ربيع حمزة: هذا يعني لا يعتبر مخالفة برأيي القانوني المتواضع لا يعتبر مخالفة جسيمة.

تعليق صوتي: وجه وزير السياحة أسامة الدباس كتابا إلى رئيس الوزراء معروف البخيت يعلمه فيه بأن المجلس الوطني للسياحة اتخذ قرارا باعتبار نشاط الكازينو ضمن المهن السياحية المعتمدة بموجب القانون رقم 20 لسنة 1988 وتعديلاته وأن يفوض الدباس من قبل مجلس الوزراء بالتوقيع على العقود اللازمة المتعلقة بهذا الموضوع.

[شريط مسجل]

أسامة الدباس/وزير السياحة الأسبق: عرضت الاتفاقية على رئيس الحكومة لدراستها من الناحية القانونية والمالية ومن ثم عُرضت على مجلس الوزراء الذي وافق عليها بإحدى جلساته بالإجماع وبتاريخ 2007/8/28 وصدر قرار مجلس الوزراء رقم 5287 بتفويضي بالتوقيع على الاتفاقية وإجراء كافة الأمور المتعلقة بها، هذا هو الملف يا إخوان وفيه كل الوثائق لمن يحب أن يطلع عليها.

شريف الرواشدة: عندما نوقش موضوع الكازينو في مجلس الوزراء المصغر كان هناك انطباع أن هناك موافقة لذلك مُرر القرار على المجلس الأعلى للوزراء في الجلسة اللاحقة ولم يقوموا الوزراء عند التوقيع عليه بقراءته.

تعليق صوتي: عدنا إلى ملف القضية للبحث فوجدنا نسخة من شهادات الوزراء أمام المدعي العام حيث أكد عدد منهم عدم معرفته بموضوع الكازينو سوى من وسائل الإعلام رغم توقيعه على قرار التفويض بالتوقيع.

خليل عطية: كشفنا في هذا التحقيق قسر الإدارة العامة الأردنية بشكل عام، عدم توثيق قرارات مجلس الوزراء، توقيع الوزراء على قرارات بدون ما يعرفوا على ماذا وقعوا وتأخذ القرار بضغط معين لإجراءات معينة لحسابات معينة وهذا طبعا كارثة.

شريف الرواشدة: معالي المرحوم خالد الزعبي جلسة الوزراء التي ترأسها ناقشت فكرة مشروع الكازينو والموافقة عليه بشكل مبدئي ولم تناقش الاتفاقية بينما صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الاتفاقية التي لم تناقش ولم تقرأ ولم تُبحث.

معروف البخيت: ما في فرق بين مجلس الوزراء المصغر والمكبر إلا بعدم حضور الرئيس، تبدأ بحث كافة الموضوعات بوجود كل الوزراء وعادة الأمور روتينية إذا كان هناك ظهر خلاف حول مادة من المواد أو نقطة من النقاط يؤجلونها حتى يأتي الرئيس ويحسم فيها.

عبد الكريم الدغمي: لا يجوز أي أمر أن يخرج عن سلطة مجلس الوزراء تحت مسمى مجلس مصغر ومجلس مكبر، وزير يعرف ووزير لا يعرف، ما في، هذه مسؤولية تضامنية بمقتضى الدستور أنت شريك أنت لك توقيع يجب أن تبدي رأيك.

معروف البخيت: رئيس الوزراء ليس مهمته أبدا قراءة الاتفاقيات وإلا ما يلحق يعمل شيء أبدا ولا يلحق يقرأ الاتفاقيات لو أراد من الصباح للمساء.

تعليق صوتي: صدر قرار مجلس الوزراء بتاريخ الثامن والعشرين من آب/ أغسطس 2007 والذي ينص على الموافقة على اتفاقية الكازينو بناء على القرار الصادر عن المجلس الوطني للسياحة الذي أعتبر فيه نشاط الكازينو ضمن المهن السياحية إلا أن تاريخ قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الاتفاقية والمستند إلى قرار المجلس الوطني للسياحة جاء قبل يوم من صدور قرار المجلس الوطني للسياحة أي أن مجلس الوزراء استند إلى قرار لم يكن قد صدر.

[شريط مسجل]

أسامة الدباس/وزير السياحة الأسبق: يا أيها الأخوة تعديل تاريخ خطأ على الكتاب من قبل موظف في ديوان وزارة السياحة يعتبر تزويراً!؟

تعليق صوتي: أكد تقرير الخبير الجنائي أن التاريخ المثبت على الصورة فوتوستاتية للقرار قد تعرض للعبث وذلك بإضافة جرة عامودية فوق الجرة القوسية التي كانت مثبتة على الرقم الذي كان مثبتاً أصلاً في خانة اليوم منه ليصبح ثمانية بدل من الرقم الذي كان مثبتاً أصلاً وهو تسعة وهو ما يبدو واضحاً بين الخطابين اللذين حصلنا على نسخة منهما مما يشير إلى أن التاريخ الصحيح لنسخة القرار الصادر عن المجلس الوطني للسياحة هو التاسعة والعشرون من آب/ أغسطس 2007، في شهادة مي هويدي والتي عملت في عام 2007 سكرتيرة لوزير السياحة: "الكتاب الذي طبعته كان بتاريخ التاسع والعشرين من آب/ أغسطس 2007 قمت بتسليمه إلى هشام العبادي وقام بدوره بتسليمه إلى وزير السياحة أسامة الدباس، وبعد التوقيع أعاده لي وكان التعديل على التاريخ".

يوسف الفاعوري: هو خطأ مادي بسيط تم تعديله بخط اليد 28 ولو في أي سوء نية لما عدل بخط اليد.

خليل عطية: قرار المجلس الوطني للسياحة أخذ بعد الموافقة على قرار مجلس الوزراء المستند على القرار الذي لم يؤخذ.

شريف الرواشدة: لأن مجلس الوزراء يستند إلى موافقة المجلس الوطني للسياحة، فكيف تستند إلى شيء غير موجود؟

تعليق صوتي: أثناء استطلاع لجنة التحقيق النيابية في مبرزات الملف تبين لها أن هناك مفارقات في البنود التي وردت في مسودة الاتفاقية والنسخة النهائية التي تم التوقيع عليها.

شريف الرواشدة: لماذا تعطي لجهة واحدة 50 سنة حصريا مع أنك تستطيع أن تستقدم أكثر من مستثمر لتستفيد أكثر من جهة؟!!

ربيع حمزة: اتفاقية بكل الأسف لم أعلم عنها شيئا إطلاقا لم أرها، بعدما صارت الصحف تكتب وبعض الأعلام الإخوان المحامين ينتقدوا هذه الاتفاقية، قرأت ما نشره عن هذه الاتفاقية أنا أعتقد يعني في أمور كانت مخلة في السيادة الأردنية من أنه مثلا أن أنا أجيء أعطي ترخيص لواحد أولا أنه يأخذ امتياز لسنوات طويلة، وهذه مهنة، مهنة المفروض أي واحد تنطبق عليه الشروط يشتغلها.

سلامة الدرعاوي: الفترة التي جرى فيها توقيع اتفاقية الكازينو وما قبلها عُرف عن مسؤولية الدولة استهتارهم بالقوانين وبالأنظمة وكانوا يتخذون القرارات دون الرجوع إلى مرجعياتهم القانونية والأطر التنظيمية حتى دون الرجوع إلى مجلس الوزراء، فكان هذا كان في فكر سائد في هذا الوقت أنه كل شيء حتى يتسنى بحجة حتى يتسنى تسريع عملية الاستثمار وجلب المنافع للدولة أنه ما في داعي لهذا الروتين والبيروقراطية.

تعليق صوتي: قبل أن تنتهي فصول هذه القضية استقالت حكومة معروف البخيت بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام 2007 لكن قبل استقالتها اتخذت قرارا مفاجئا.

[شريط مسجل]

أسامة الدباس/وزير السياحة الأسبق: في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 2007/11/6 قرر المجلس تأجيل العمل بالاتفاقية حيث بررت الأسباب بأن البلاد مقبلة على مرحلة انتخابات برلمانية.

معروف البخيت: نفس الحكومة، مجلس الوزراء في الحكومة الأولى التي كنت رأسها، نفس المجلس، قام بإيقاف العمل في المشروع.

سلامة الدرعاوي: أعتقد أن الجانب الأمني هو الجانب الذي فرض نفسه على تجميد هذه الاتفاقية وإعادة النظر فيها لأنه الدولة كانت مقبلة على انتخابات في نهاية عام 2007 وكان هنالك اعتقاد ورأي أمني يقول أنه في حال الاستمرار في اتفاقية الكازينو فإن هذا سيتيح مجال للقوى المعارضة وخاصة الإسلاميين باكتساب الشارع وإثارة المشاكل ونحن مقبلون على انتخابات وبالتالي لا بد من سحب هذا الكرت من بين أيديهم لذلك كان القرار الأمني بتأجيل هذا وإيقاف هذا المشروع إلى حين أو إلى أجل غير مسمى.

شريف الرواشدة: تجميد الاتفاقية لم يكن قرارا غير مدروس برأى الشخصي لأنهم دولة الرئيس ومن كان في قرار التجميد لم يكونوا يعلموا أن هناك شروطا جزائية مجحفة في حال تجميد، وأن الحكومة لا تستطيع أن تجمد هذا المشروع وإذا جمدته يستطيع المستثمر مقاضاتهم.

تعليق صوتي: شكلت حكومة جديدة برئاسة نادر الذهبي وضم كادره الوزاري كل من مها الخطيب كوزير للسياحة والآثار وأيمن عودة وزيرا للعدل ليبدأ فصل جديد من فصول قضية الكازينو، بالرغم من محاولاتنا المتكررة للقاء مها الخطيب حول موضوع الكازينو إلا أنها رفضت لقاءنا أو الحديث إلينا فكان لابد من اللجوء إلى محضر التحقيق من الإدعاء العام للوقوف على أحداث هذا الفصل من قضية الكازينو.

مها الخطيب/وزير السياحة سابقا في شهادتها أمام مكتب النائب العام: "بعد مباشرتي للعمل بأربعة أيام تقريبا حضر إلي الموظف هشام العبادي وكان بحوزته كتاب باللغة الإنجليزية مضمونه تهنئة من شخص أجنبي اسمه ميشيل هيبيرت ويطلب مني موعدا لإتمام تنفيذ اتفاقية بين شركة أويسيس وبين الحكومة الأردنية، وعند استفساري من المدعو هشام العبادي عن هذا الشخص أجابني أن هذا الشخص ممثل الشركة التي تم توقيع اتفاقية بينها وبين الحكومة الأردنية حول إقامة كازينو في الأردن، عندها قلت له: كازينو إيش؟ قل لي أنه كازينو قمار.

سلامة الدرعاوي: لماذا اتفاقية بمثل هذا النوع تطرح بشكل سري ولا يتم مناقشتها في البرلمان أو للرأي العام؟!

مها الخطيب/وزير السياحة سابقا في شهادتها أمام مكتب النائب العام: "تم تزويد رئيس الوزراء بصورة عن الاتفاقية وقرار مجلس الوزراء السابق وبناء عليه استدعى دولة الرئيس معالي وزير العدل في حينه أيمن عودة وطلب منه ومني إعداد تقرير كامل حول ملبساته، وتفاجئنا عند إعداد التقرير بنقطتين أساسيتين: الأولى أن الاتفاقية التي سلمت إلي من أسامة الدباس مختلفة عن نسخة الاتفاقية الموجودة في رئاسة الوزراء بعدة بنود رئيسية أهمها البند المتعلق بالشرط الجزائي لإيقاف الاتفاقية وهو شرط لم يكن موجودا في صورة الاتفاقية في رئاسة الوزراء، وكان موجودا في الاتفاقية الأصلية".

يوسف الفاعوري: لا يوجد في ملف القضية ولا في رئاسة الحكومة ولا في وزارة السياحة ولا في وزارة العدل ولا في أي مكان أو جزء من أجزاء الحكومة الأردنية بكافة توسعاتها وانتشاراتها أي اتفاقيتين على الإطلاق.

تعليق صوتي: حاولنا مقابلة أيمن عودة وزير العدل في حكومة نادر الذهبي ولكننا اصطدنا بحائط الرفض.

أيمن عودة/وزير العدل الأسبق في شهادته أمام مكتب النائب العام: "طلب مني دولة الرئيس بحث الوسائل الممكنة لإنهاء الاتفاقية وبعد أن تبين أنها خاضعة لأحكام القانون الإنجليزي رأيت أن من الضروري وجود محامٍ انجليزي لدراسة الاتفاقية والمشاركة في إعداد أي مراسلات لازمة".

تعليق صوتي: وبناء على نصائح المحامين البريطانيين وجهت لها الخطيب رسالة إلى المستثمر توضح من خلالها المخالفات القانونية التي يمكن الاستناد عليها خلال التفاوض مع المستثمر، من أهم بنودها عدم قانونية توقيع وزير السياحة على اتفاقية تشير إلى إنشاء أكثر من كازينو حيث أن القرار الصادر عن رئاسة الوزراء يشير إلى الموافقة على كازينو واحد، عدم استدراج العروض بالشكل السليم شركة الواحة لم تكن قد أسست في وقت إرسالها عرضها الأول بتاريخ الرابع عشر من حزيران يونيو 2007.

يوسف الفاعوري: تم استشارة مكاتب محامين أجانب وللأسف تبين أنهم ليسوا محامين مثلاً السيد أنطوني وايت حسبما ورد في الإفادات أنه محام- كما ورد على لسان وزيرة السياحة مها الخطيب- أنه من أقوى المحامين في العالم وأنه مترافع لدى المحاكم الإنجليزية، لكن بالإشارة إلى المذكرة المقدمة من مكتب ماير براون للمحاماة الدولية والموجه إلى السيد أيمن عودة والتي يشير فيها في البند الثاني أن السيد أنطوني وايت مراقب جودة.

اتفاقية تكميلية لتجميد ترخيص الكازينو

شوان الملا: "اجتمعت مع رئيس الوزراء نادر الذهبي بحضور أيمن عودة ومها الخطيب وطلب مني رئيس الوزراء تأجيل موضوع الكازينو في هذه المرحلة، فأجبت أنه أننا ضيوف في الأردن وعلى استعداد لتمزيق الاتفاقية فأخبرني رئيس الوزراء أنه سيتم تشكيل لجنة للبحث في الموضوع، تم التوصل إلى اتفاق وتم توقيع اتفاقية مكملة أوقف بموجبها موضوع الكازينو".

معروف البخيت: سمعت أيضاً ولم أكن حاضراً أن المستثمر في أوقات عديدة قال له نلغي الاتفاقية ومزعمها، هذا بلدي الأردن، مش بلده الأردن يعني استثماراته في الأردن يعني لا يريد أن يخلق أي مشاكل له وبالتالي هو جاهز كان لإنهاء الاتفاقية.

أيمن عودة/وزير العدل سابقا في شهادته أمام مكتب النائب العام: "من أهم ما جاء بالاتفاقية المكملة إلغاء اتفاقية الترخيص مع إعطاء الشركة حق الأفضلية لإقامة كازينو إذا تقرر في المستقبل في أي وقت إقامة هذا المشروع في منطقة البحر الميت وبدون أن يكون هناك التزام على الحكومة في أي وقت في المستقبل بأن تمنح هذا الترخيص وعلى أساس شراء قطعة الأرض بعد مرور ثلاث سنوات على أن يتم البيع على أساس مبلغ 25000 دينار للدونم الواحد".

تعليق صوتي: توجهنا للقاء الخبير العقاري السيد وائل الجعبري للوقوف على أسعار الأراضي في منطقة البحر الميت.

وائل الجعبري/خبير عقاري: من 15 إلى 25 ألف دينار في المنطقة هذه ما بتقدر أن تشتري 100 متر ما بتقدر أن تشتري السعر غير منطقي نهائيا وغير جاد، هذه هي القطعة من هنا لحد هنا وترجع هيك وترجع تمشي مع المنطقة هذه، بلا شك أن المنطقة عالية وتضاريسها جميلة ومطلّة على البحر الميت، هالأ تسعيرة القطعة هنا أنت عندك عمّالها تتراوح الأسعار حسب تضاريس الأرض ما بين 80 لغاية 120 ألف دينار الدونم.

تعليق صوتي: بعد مضي قرابة أربعة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية أرسل السيد ميشيل هيبيرت رسالة إلى مها الخطيب يخطر بها بأن الحكومة الأردنية قد خرقت الاتفاقية المكملة التي تم التوقيع عليها والتي تنص على تسليم الأراضي للمستثمر خلال تسعين يوما من تاريخ التوقيع على الاتفاقية، شكّلت حكومة سمير الرفاعي في كانون الأول/ديسمبر عام 2009 لتبدأ معها جولة جديدة من المفاوضات، طالبت شركة الواحة بمبلغ سبعة ملايين ونصف المليون دولار كتعويض عن خسائرها من حكومة سمير الرفاعي مقابل فسخ الاتفاقيات إلى أن رئيس الوزراء سمير الرفاعي أفاد بأنه لن يدفع أكثر من مليون دولار.

سلامة الدرعاوي: بعد أن وصلوا إلى شوط كبير من المفاوضات علقت المفاوضات وبدأت الحكومة الجديدة اللي هي حكومة سمير الرفاعي بالتفاوض معه بشكل أوسع وتبينت أنها لن تعطي لا القطعة أم 50 دونم ولا القطعة التي هي 117 دونم واكتفت فقط بالتفاوض معه على الأتعاب والمصاريف التي دفعها المستثمر لإغلاق هذا الملف.

معروف البخيت: صحيح أنه الحكومات التي أتت بعد الحكومة الأولى حاولت التوصل إلى تفاهات مع المستثمر بحيث يقوم بإنشاء منشآت وأخذ أرض بدون عنصر الكازينو

لكن هذا الحقيقة توقف.

تعليق صوتي: منذ حكومة معروف البخيت الأولى تعاقبت ثمانية حكومات على الاتفاقية وحتى قيامنا بالتحقيق لم يكن هنالك أي مؤشرات على إغلاق هذا الملف.

نوفان العجارمة: تم الاتصال مع محامي السيد شوان الملا الدكتور عيسى منصور واقترح عليّ فقط أنه نرغب إذا في مجال نعمل على فسخ هذه الاتفاقيات، الاتفاقية التي وقعت في 2007 والاتفاقية التي وقعت في 2008/4/1 والاتفاقية المكملة لها وبالتالي نرجع إلى ما كنا عليه في السابق، رجع لي بالموافقة من حيث المبدأ على التسوية، لكنه حقيقة طلب ثلاث مسائل وهي ذات طابع معنوي، المسألة الأولى أنه نعطيه إقامة في الأردن، شاورت دولة الرئيس وقال لي: لا ضير في ذلك وأيضاً أنه نوجه له كتاب للاستثمار وقلنا على الرحب والسعة، وقف الأمر عند نقطة بسيطة طبعاً المتمثلة بأن نقدم له شكراً في إحدى الصحف على التنازل عن هذه المسألة، دولة الرئيس عرضها على مجلس الوزراء تم الموافقة على كل شيء إلا مسألة الشكر.

تعليق صوتي: خلال تحقيقنا وجدنا إجابات على كثير من التساؤلات ولكن السؤال الذي ظل عالقاً في أذهاننا ولم نجد إجابة عليه هو: لماذا لم يحرك المستثمر دعاوى قضائية حتى اليوم ضد الحكومات الأردنية المتعاقبة؟

نوفان العجارمة: هو بحبه للأردن وبحبه لشعب الأردن وبحبه لقيادة الأردن ممثلة بجلالة الملك هو رغبة منه طوي هذا.

معروف البخيت: إذا في أحد اعتدى على المال العام أو كان له منفعة القضاء يحاسبه وخليه يتحاسب والله لا يردده.

شريف الرواشدة: الفساد الإداري واضح في الملف من ألفه إلى يائه.

سلامة الدرعاوي: لا شك أن القرار كان منحازاً ومتسرعاً والهدف منه هو إغلاق ملف، واحد من أهم ملفات قضايا الفساد التي عصفت بالأردن والتي شغلت الرأي العام.

تعليق صوتي: بعد أن صادق مجلس النواب على تبرئة رئيس الوزراء الأسبق معروف البخيت من الاتهام بالفساد في قضية الكازينو وتوجيه الاتهام إلى وزير السياحة الأسبق أسامة الدباس قضت محكمة الجنايات في الثاني عشر من أيار/ مايو عام 2013 ببراءة الدباس من تهم استثمار الوظيفة والتزوير والاحتيال، وبالرغم من تبرئة المسؤولين فما

زالت الاتفاقية معلقة على حب المستثمر للأردن وفي حال لم تتم تسوية القضية سيكون الأردن وحده هو من يدفع الثمن.

[نص مكتوب]

في حال لم تتم تسوية القضية.. ما زال المستثمر يملك خيار المطالبة بالتعويض عن مصاريفه أو تطبيق الشرط الجزائي في الاتفاقية المكملة والمقدرة بـ 168 ألف دولار سنوياً بدءاً من عام 2008.